آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا
-صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا –

Mechanisms for enhancing digital financial inclusion to empower women economically-Arab Women's enterprise fund model

عمر آيت مختار
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
جامعة الشلف، الجزائر
o.aitmokhtar@univ-chlef.dz

جازية حسيني
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
جامعة الشلف، الجزائر
d.hassini@univ-chlef.dz

نبيل بلوطي
مخبر البحث في الاقتصاد وتسيير المؤسسات
جامعة وهران 02-الجزائر
beloutin@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 02/04/ 2021؛ تاريخ القبول : 12/05/2021

مستخلص:

تهدف الدراسة للوصول إلى آليات تعزيز الشمول المالي عن طريق توسيع دائرة التعامل بالخدمات المالية الرقمية لتمس المرأة بشكل أساسي كفئة سوقية هامة ومهمشة، وذلك من خلال طرح آليات تمكين المرأة ماليا ومصرفيا، وأهمها ما تبناه صندوق مشاريع المرأة العربية.

لتحقيق هذه الغاية استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي والتي تشمل مراجعة وتحليل البيانات والمعلومات المصرفية والمالية وتحليل وضع المرأة ومدى تمكنها اقتصاديا، بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

وأظهرت النتائج بأن الشمول المالي الرقمي للمرأة يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات المرأة المحرومة من الخدمات المالية، على اعتبار العلاقة الايجابية بين مؤشرات الشمول المالي الرقمي للمرأة ممثلة في كل من نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية ،ومستويات تمكين المرأة مقاسة بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى مجهودات صندوق مشاريع المرأة العربية لدعم أساليب التمكين المالي الرقمي للمرأة من خلال الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وانعكاسها على زيادة قدرتها الشخصية على صنع القرار المالي في كل من مصر والأردن.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الخدمات المالية الرقمية؛ التمكين الاقتصادي للمرأة؛ صندوق مشاريع المرأة العربية.

تصنيف JEL: G20.؛ O30؛ B54؛G23

Abstract:

This study aims to find mechanisms for promoting financial inclusion by expanding the scope of digital financial services to all social groups, and primarily women through the introduction of mechanisms that

are meant to empower them financially and in banking, mainly those adopted by the Arab Woman's Projects Fund.

The study relied on the descriptive and analytical method. It showed that digital financial inclusion for women plays an important role in meeting the needs of women who are deprived from financial services, considering the positive relationship between indicators of financial inclusion for women and levels of their empowerment, measured by the percentage of their contribution to the labor market, in addition to the efforts of the Arab Women Projects Fund to support empowerment methods through access to digital financial services and their role in increasing their personal capacity to take financial decision in both Egypt and Jordan.

Key Words: Financial Inclusion, Digital Financial Services; Women's Economic Empowerment, IMF Arab Women Projects..

Jel Classification Codes : G20 ; O30 ; B54;G23

مقدمة:

يحظى الشمول المالي باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، ويعدّ من المفاهيم الحديثة كونه يتناول القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية وبكلفة منخفضة، أي بمعنى قدرة جميع فئات المجتمع من الحصول على الخدمات المالية ،هذه الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تطورت بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها، وقد حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من المنظمات الدولية وصانعي السياسات، لقدرته على معالجة العديد من المشكلات ولاسيما لذوي الدخل المحدود، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، لذلك اتجهت الدول نحو العمل على تحقيقه اهتداء بنجاح عدد من الدول المتقدمة في امتلاك القدرة على تحقيق نسب عالية للشمول المالي ؛

تعمل الدول العربية على تسليط الاهتمام الكبير في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المادي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة، وعلى نفس النمط تلعب الخدمات المالية التقليدية والرقمية ذات الأسعار المعقولة دورا مهما في توفير الخدمات المصرفية لنسبة للمواطنين الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية، إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة. والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الغايات بحلول عام 2030 ومن بينها الشمول المالي الرقمي لمختلف الفئات والتمكين الاقتصادي للمرأة؛

ينص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا، حيث يتعين على الحكومات العمل على سدّ الفجوات بسبب النوع الاجتماعي في عدد من المجالات، من خلال ضمان مشاركة فعالة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها، باعتبارها قادرة على اتخاذ قرارات أكثر نجاعة فيما يتعلق بقرارات الادخار والاستثمار وكذلك في تأسيس مشروعات استثمارية جديدة لريادة الأعمال، وهذا بالضبط ما يتقاطع مع أهداف الشمول المالي الذي يهدف بدوره إلى سدّ الفجوة بين الجنسين عن طريق الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية المبتكرة التي يتم تقديمها عن طريق البنوك أو مشغلي شبكات الهاتف المحمول أو مؤسسات التمويل الأصغر أو شركات التكنولوجيا المالية، التي تتيح الفرص لأجل الوصول إلى الفئات الضعيفة وبشكل خاص النساء ذوات الدخل المنخفض ؛

إن التمكين الاقتصادي للمرأة يعدّ من أهم العوامل التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإدراكا لأهمية تمكين المرأة على عدد من المستويات ولاسيما الاقتصادية منها، تبنت الحكومات العربية العديد من المبادرات الهادفة إلى تحفيز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة، كما عمل بعضها على تعديل القوانين واللوائح وبيئات العمال بما يساعد المزيد من الإناث على الانخراط في سوق العمل، ومن بين هذه المبادرات ما قام به صندوق مشاريع المرأة العربية الذي يسعى الى التمكين الاقتصادي للمرأة بالإضافة إلى تحفيز مناقشة وتبادل المعرفة بشأن المبادرات الجيدة بالإضافة إلى دراسة الفرص والتحديات التي تواجه المرأة والمتعلقة بالخدمات المالية الرقمية بحيث تصل إلى التمكين المالي الرقمي الذي يضمن زيادة دور المرأة في صنع القرار مما يؤدي إلى رفاهيتها.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما هي الآليات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي والتي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وما هو الدور الذي قام به صندوق مشاريع المرأة العربية لتحقيق ذلك ؟

ويتفرع التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية متمثلة في :

- ما المقصود بالشمول المالي الرقمي، وفيما تكمن أهميته على الصعيد العالمي والعربي؟
- ما هي علاقة الشمول المالي بالتمكين الاقتصادي للمرأة ؟
- ما هو دور صندوق مشاريع المرأة العربية في مصر والأردن ؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال موضوع الدراسة والمتغيرات التي تبحثها وهي التمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي الرقمي إذ يحظى موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تقديم الحلول الرقمية المبتكرة والذي اتسم باهتمام الباحثين والدارسين في هذا العصر.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مساهمة الشمول المالي الرقمي وآليات تعزيزه لدور المرأة اقتصاديا من خلال عرض الجانب المفاهيمي للشمول المالي الرقمي وتحليل مؤشراته بالإضافة إلى محاولة معرفة معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة، والتحديات التي تواجهه،بالاضافة الى ابراز الدور الذي قام به صندوق مشاريع المرأة العربية في كل من مصر والأردن وكيفية الاستفادة من هذه التجربة.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وآليات تعزيزه لتمكين المرأة اقتصاديا، بحيث اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات ذات الارتباط بالشمول المالي الرقمي الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد العربي والبنوك المركزية لكل من مصر والأردن.

1. :أساسيات الشمول المالي الرقمي

يسعى الشمول المالي الرقمي إلى الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المشمولين ماليا، وهذا لتكون الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء بحيث تخضع تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

1-1 مفهوم الشمول المالي الرقمي

الشمول المالي وفقا للبنك الدولي هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من كافة فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار أدوات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفته بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل

شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (البوعناني، 2017)

وتعرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي أن الشمول المالي الرقمي ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات (inclusion a. f., 2018).

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الشمول المالي الرقمي ارتبط بالتكنولوجيا المالية، ونشر الخدمات المالية رقميا والتي تربط الأعوان الاقتصاديين بالمصارف والموردين والأسواق بسهولة، للوصول للفئات المستبعدة ماليا وذلك من خلال حزمة من الخدمات المالية الرسمية التي تتلاءم مع احتياجاتهم وتكون بتكلفة معقولة بالنسبة للعملاء ومستدامة بالنسبة لمقدمي الخدمات.

2-1 : مبادئ الشمول المالي الرقمي

أصدرت مجموعة العشرين في عام 2016 المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة، وتتوزع المبادئ كالآتي: (العربي، 2020)

المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية .

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

المبدّأ الرابع: عدم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية .

المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية .

المبدأ السادس: النظر إلى تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات .

المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

3-1: أهداف الشمول المالي الرقمي

تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتمثل الأهداف الأساسية لتسريع وتيرة هذا التطور في: (سليمان و سلامة، 2020)

✓ وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئة تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية وكيفية ذلك؟

✓ الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي؛

✓ توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية؛

✓ توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض؛

2 - التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالشمول المالي

يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا عنصرا أساسا في دفع عجلة التنمية وقد تنامت جهود الحكومات لتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم الأولويات التنموية،وبالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى فئة النساء والرجال على حدّ سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن ما يلاحظ هو وجود الفجوة بين الجنسين من خلال استخدام المنتجات المالية التقليدية أو الرقمية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المحور.

2-1: مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

مصطلح التمكين هو الترجمة العربية لمفهوم empowerment أحد المفاهيم الشائعة في حقل دراسات المرأة، والذي يشكل أحد أركان منظومة المفاهيم التنموية الجديدة التي تبنتها الأمم المتحدة في الربع الأخير من القرن الماضي ورغم ذيوعه وتبنيه من قبل الحركات النسائية وبعض الجهات الدولية، فانه يفتقر إلى وجود تعريف واضح محدد حتى في أدبيات الأمم المتحدة ووفقا لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فانه يعني تمكين العمل الجماعي في الجماعات

المقهورة أو المضطهدة لمواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز،ويعرف البنك الدولي تمكين المرأة بأنه أحد العناصر الرئيسية للحدّ من الفقر كما يعتبره عنصر مساعد في التنمية التمكين بأنه توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع المؤسسات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى أنها تملك إمكانية محاسبة هذه المؤسسات (للتخطيط، 2015)

أما مسألة تمكين المرأة فهي من القضايا الحديثة التي بدأت بالتطور ونالت اهتمام العالم أجمع وأن كثيرا من المنظمات الإنمائية تبنت مبدأ تمكين المرأة وجعلت منه هدفا رئيسيا في برامجها، (bank, 2012)

ونظرا للأهمية البالغة الذي يحققها التمكين الاقتصادي للمرأة،أدى ذلك لإدراج مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة لترتيب الدول في تصنيفات تقارير التنمية البشرية (الشريف، 2010)

إذ أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتمثل في عملية انتقال المرأة من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع اقتصادي أعلى وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى الاستقلالية المالية (ايوب، 2010)

وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود منه أن النساء لديهن نسبة من الفقر أعلى بكثير، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في اغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر مثل تربية أولادها والقيام بالأعمال المنزلية في حين أن الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال (todaro & smith, 2003)

2-2 : أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة

تتمثل أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في:

- ✓ زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وذلك بجعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة وتمكينها من المنافسة بقوة الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الإستراتيجية أو بعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها
- ✓ توفير ظروف عمل لائقة إذ لابد من خلق فرص العمل التي تساعدها في إيجاد عمل مربح ومنتج في ظروف تتميز بالحرية والأمان والكرامة البشرية، وتبرز الضرورة إلى تحويل أماكن العمل إلى أماكن آمنة وخالية من أية مخاطر ولابد من تحسين القوانين وتنفيذها على أرض الممارسة.
- ✓ رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية لما له تأثير كبير على تمكين المرأة على مستوى المجتمع إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها . (عباس، 2014)
- ✓ ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي.

✓ تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أمانا للنساء في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية (مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة من يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي) (women, 2012)

3-2 :الشمول المالي الرقمي وتمكين المرأة العربية

بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة مازال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجل، حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس النوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه ووفقا للبيانات المتاحة لعام2017 ،يمتلك نحو 65 % من النساء حساب بنكي مقارنة بنسبة 72 % للرجال، أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغت النسبة 26 % للنساء مقارنة بنحو 48 % للرجال.

،وتظهر الفجوة بين النساء والرجال بشكل واضح لدى النساء الرياديات صاحبات المشاريع من حيث عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من مزودي الخدمات واعتمادهن كليا أو جزئيا على مصادر التمويل من النظام المالي غير الرسمي، وأن تحسين مستويات الشمول المالي لدى المرأة يحظى باهتمام كبير على المستويين العالمي والمحلي خاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية، حيث يعتبر الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الجمعية العامة لألمم المتحدة في عام 2015. (صندوق النقد العربي، 2018)

وتشير أحدث الدراسات في عام 2018استنادا إلى 18 دولة إلى أن الرجال على مستوى العالم يمثلون 65% من العملاء،80% من حجم القروض و75% من الودائع (inclusion a. o., 2018) كما تظهر التوقعات أن ردم الهوة الكاملة بين الرجال والنساء يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 47 % في أفق عام 2025

الجدول رقم01: نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للدول العربية مقارنة بمختلف دول العالم

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية
اليمن	5.8	-
شرق آسيا والمحيط الهادي	58.6	71.5
افريقيا جنوب الصحراء	61.5	36.9

امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52.0	52.0
الدول ذات الدخل المرتفع	53.0	92.9
الدخل ذات الدخل المنخفض	58.0	129.9
الدول العربية	20.8	25.6
العالم	47.1	64.8

المصدر: البنك الدولي، 2021، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية وقاعدة بيانات الشمول المالي

تسجل المنطقة العربية أكبر فجوة للنوع سواء على مستوى المشاركة في قوة العمل أو مستويات الشمول المالي للإناث حيث تنخفض مستويات مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى نحو 20.8% وهو ما يعتبر منخفضا بالقياس بالمتوسط العالمي البالغ نحو39 % وفق بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، كما يعتبر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كذلك منخفضا بشكل كبير بالمقارنة مع بعض الأقاليم الجغرافية، حيث تتراوح النسبة حول60% في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادي، وجنوب إفريقيا، حيث تمثل مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في هذه الدول نحو ثلاثة أضعاف المعدل المسجل على مستوى الدول العربية، أما عن مستويات الشمول المالي للإناث فإنه يتوفر لدى 25.6% فقط من الإناث في الدول العربية حسابات في مؤسسات مالية بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ نحو64.8%، أما على مستوى الدول العربية فرادى تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية وهي الإمارات بنسبة بلغت52.4% و76.4% على التوالي، والكويت49.7% و73.5%، والبحرين45% و75.4%. (العربي، 2020).

يلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية مقاسا بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل كذلك أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما تسجل الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي.

الجدول رقم 02 نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للدول العربية

الدول	نسبة المشاركة الاناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية

الاردن	18.1	26.1
الامارات	52.4	76.4
البحرين	45.0	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عمان	31.0	-
فلسطين	17.7	15.9
قطر	56.8	-
جزر القمر	36.6	-
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27.0
موريطانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.8

المصدر:صندوق النقد العربي،موجز سياسات 2021، دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الاقليمية والدولية

2-4 إستراتيجية تمكين المرأة من الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي

قام صندوق مشاريع المرأة العربية باختبار مجموعة من الدروس التي تبني إستراتيجية لتمكين المرأة من الخدمات المالية الرقمية ويمكن تلخيصها في: (صندوق مشاريع المرأة العربية ، 2020)

2-4-1 :بناء فهم شامل لاحتياجات وتفضيلات المرأة كمستخدمة للخدمات المالية الرقمية

إن الخدمات المالية الرقمية لكي تكون شاملة حقا،تستند إلى فهم تطلعات المرأة وعاداتها اليومية والتغيرات الحياتية، بالإضافة إلى احتياجاتها وسلوكياتها المالية اتجاه استخدام التكنولوجيا ،ومن المهم فهم الأدوار المتعددة للمرأة والأطراف الفاعلة التي تؤثر عليها ويمكن القيام بذلك عن طريق التشاور في نظام البيئة الأساسية وإشراك المرأة في أبحاث المستهلكين وأيضا عن طريق تحليل البيانات بطريقة التصنيف حسب نوع الجنس من أجل فهم كيفية استخدام العملاء النساء للخدمات المالية الرقمية و الاستفادة منها.

2-4-2 :إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية عن طريق بناء شبكات توزيع شاملة

يقوم مقدمو خدمات الدفع وشركائهم بالتفكير في أساليب متعددة لجعل شبكة العملاء أكثر شمولا للجنسين، فعلى سبيل المثال قيامهم بتضمين المزيد من الوكلاء النساء كجزء من شبكات الدفع الالكتروني مما يساعد على جعل سلسلة القيمة الخاصة بمقدمي خدمات الدفع الالكتروني أكثر شمولا للجنسين، مع تزويد العملاء النساء بنقطة اتصال مفضلة لهن.

3-4-2 :دمج الخدمات غير المالية مع الخدمات المالية الرقمية بما فيها التدريب

أحد الأساليب الأكثر شيوعا لعدم استخدام المرأة لخدمات التمويل الرقمي هو الافتقار إلى المعرفة والفهم لكيفية عمل هذه الخدمات والمزايا التي يمكن الحصول عليها من خلال استخدامها وأيضا ضعف الثقة في هذه الخدمات والوعي بما يؤثران على مدى إقبال المرأة عليها وعلى استخدامها لها، كما يجب على مقدمي الخدمات المالية الرقمية عند دمجهم للخدمات غير المالية في الخدمات التي يقدمونها أن يأخذوا في الاعتبار عاملين في غاية الأهمية من أجل النجاح وهما:

- يجب أن تكون لديهم الرغبة في القيام بالاستثمار اللازم في برامج الخدمات غير المالية سواء عن طريق الاستثمار في مناهج التدريب الخاصة بالتثقيف الرقمي أو عن طريق تعيين الموظفين الذين يمكنهم تقديم الدعم المباشر للعملاء.
- يجب أن تتجاوب طريقة الخدمات غير المالية التي يتم تقديمها مع احتياجات العملاء النساء.

4-4-2 :القيام بالتحول الرقمي لنماذج التمويل التقليدية من أجل زيادة تأثير المرأة

يعتبر الادخار أداة مهمة لتمكين المرأة اقتصاديا، مما يساهم في زيادة الاستقلال الاقتصادي والثقة والقدرة على التأثير في صنع القرار الأسري، وهذا مهم بشكل خاص للمرأة التي تواجهه قيودا على حركتها ووقتها بسبب الأعراف الاجتماعية مثل مسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال أو بسبب تواجدها في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فالتحول الرقمي لمجموعات الادخار من الممكن أن تساعد المرأة على القيام بدور الجسر المؤدي إلى الخدمات المالية الرسمية مثل البنوك، كما أن عامل الثقة يمثل احد الاعتبارات الهامة لان المرأة تقوم بالفعل باستخدام مجموعات الادخار غير الرسمية كأداة مالية وهي بحاجة إلى أن يكون لديها ثقة كبيرة في الخدمات المالية الرقمية قبل أن تخطو خطوة كبيرة وتعتمد استخدامها.

5-4-2 :التشجيع على تطوير بيئة أساسية قوية للخدمات المالية الرقمية مرتبطة بالمرأة

على مقدمي الخدمات المالية الرقمية أن يتجاوزوا معاملات تعبئة/شحن الهواتف وذلك لجعل هذه الخدمات جذابة للمرأة،والعمل على تقديم خدمات لتحسين الحياة اليومية للمرأة ذات

الدخل المنخفض، فهي بشكل عام مسؤولة عن إدارة ميزانية الأسرة بما في ذلك النفقات اليومية وكذلك النفقات الطويلة الأجل كما أنها غالبا ما تقوم بادخار مبالغ صغيرة بشكل منتظم والبعض أيضا قد يقترض بشكل غير رسمي من أجل البدء في مشاريع متناهية الصغر يمكن تحقيق عائدات إضافية للأسرة.

6-4-2 :توسيع نطاق الوصول إلى الهويات الرقمية العالمية

إن التحدي الرئيسي لمنصات الهوية الرقمية يتمثل في بناء الثقة التي يشمل كل من ثقة المؤسسات التي تعتمد على الهوية لتقييم الائتمان، وثقة المستخدمين في هذه الخدمات وقد يكون الأمر صعبا لجعل المؤسسات المالية تستخدم حلول الهوية الرقمية، فقد نتجت بعض العوائق عن وصول النساء إلى هويتهن الرقمية و استخدامها بشكل نشط .

7-4-2 :الاستفادة من التجارة الالكترونية و إقبال النساء وخاصة رائدات الأعمال على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تلبية الاحتياجات الرقمية لهم ولعملائهن

فالانتشار العالمي لوسائل التواصل الاجتماعي بجانب النمو السريع للتجارة الالكترونية كان من شأنهما ظهور نماذج جديدة حيث تتلاق كل من المشاركة بالمحتوى مع التفاعلات مع المدفوعات الالكترونية، **فيجب أن يقوم مقدموا الخدمات المالية الرقمية الاخد بعين الاعتبار نشاط رائدات الأعمال في التجارة الالكترونية وأن يأخذوا بعين الاعتبار مايلي:**

- تعديل وسائل الاتصال لكي تكون مرتبطة بشرائح معينة من النساء وعدم الخلط في المنتجات.

- **يجب على مقدمي الخدمات المالية الرقمية ضمان عملية تأهيل سلسلة من التجار مع توقع وجود قيود تنظيمية محتملة "ويقصد بها القيود التشريعية والقانونية التابعة لكل دولة وعلى سبيل المثال مشكل التوقيع الالكتروني في مصر"**

- أهمية بناء الثقة في معاملات التجارة الالكترونية .

8-4-2 :بناء الخدمات المالية الرقمية المتخصصة لتلبية احتياجات المرأة

هناك جانبان يجب أخذهما في الاعتبار لكي تساهم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في التمكين المالي الرقمي للمرأة وهي إجراء دراسات استقصائية بشكل منتظم لمراقبة مدى التقدم المحرز ومقارنته مع أهداف الشمول المالي الرقمي، ويتطلب ذلك وضع أهداف واضحة وحوافز وآليات فعالة لتقديم التقارير بين الجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات المالية الرقمية، كما يتم دمج تجميع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس بحيث تساعد هذه الأخيرة في بناء قاعدة

بيانات وبنك معلومات لمقدمي الخدمات المالية الرقمية من أجل طرح تدخلات شاملة للجنسين تكون مستدامة وقابلة للتطبيق.

3-آليات تمكين المرأة العربية من الخدمات المالية الرقمية، نموذج صندوق مشاريع المرأة العربية

صندوق مشاريع المرأة العربية هو برنامج إقليمي ممول من وزارة التنمية الدولية البريطانية والبنك الإسلامي للتنمية على مدار خمس سنوات من 2015-2020 بقيمة 10مليون جنيه إسترليني لتحسين إمكانية المرأة الفقيرة في الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق في المنطقة العربية، الأردن ومصر والأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل معالجة الحواجز أمام شمول المرأة اقتصادياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1-3 :أهمية الشمول المالي الرقمي لصندوق مشاريع المرأة العربية

بدأ صندوق مشاريع المرأة العربية بالتفكير في إستراتيجية لجعل أسواق الخدمات الرقمية بشكل أفضل من أجل النساء، ويشمل البرنامج تقديم الدعم الفني والمالي للمشروعات وتطوير منتجات جديدة مصممة للنساء، كما يقوم البرنامج أيضا بتحليل السوق وإعداد الاستراتيجيات والسبل الأخرى لدعم الأطراف الفاعلة، كما يعالج صندوق مشاريع المرأة العربية الحواجز والتحديات التي تواجهها النساء الفقيرات في الأسواق من خلال تمكينهن من العمل والبدء بتطوير أعمالهنّ وتحسين إيصال صوتهنّ واختياراتهنّ وقدرتهن على التحكم في الأنشطة الاقتصادية. يعمل صندوق مشاريع المرأة العربية على الاستفادة من الموارد الغير مستغلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ألا وهي المرأة لتحفيز زيادة النمو الاقتصادي والاستقرار في المنطقة التي تحتل في الوقت الحالي أدنى نسب مشاركة المرأة الاقتصادية في العالم. طبق صندوق مشاريع المرأة العربية نهج تطوير أنظمة السوق مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق :(صندوق مشاريع المرأة العربية ، 2020)

- التركيز على القطاعات الهامة للمرأة كمستهلكة أو منتجة أو عاملة
- استهداف قيود السوق المهمة التي تواجه المرأة والقطاع الخاص.
- تطوير المبادرات التجارية لتحسين قدرة المرأة للوصول للخدمات المالية والاستفادة منها .
- محاولة إيجاد الحلول التي يتم تبنيها والموجهة نحو السوق والعمل دائما من خلال الشركاء
- الالتزام بالتركيز على تغيير أنظمة السوق طوال فترة التنفيذ.

يسعى صندوق مشاريع المرأة العربية إلى تجاوز التأثير لتحقيق تغيير دائم للنظم، تغيير في الهيكل الأساسي لأنظمة السوق يؤدي إلى تحسينات مستدامة للنساء، أسس الصندوق لطريقة مميزة

لتقييم التغيير الساعين إليه. وعمل الصندوق على تشجيع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وذلك لتمكين أكبر عدد ممكن من النساء من الخدمات المالية الرقمية وركزت مبدئيا على كل من مصر والأردن وهما محل هذه الدراسة.

2-3: تعزيز نماذج الأعمال لصندوق مشاريع المرأة لتسهيل الشمول المالي الرقمي في مصر

يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي لدعم المرأة مع وجود خطة قومية متمثلة في الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 والتي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة على مختلف الأصعدة بحيث تمثل النساء في مصر نسبة 49.44% من إجمالي السكان وعلى الرغم من أن المرأة تمثل نصف السكان إلا أن هذه النسبة لا تتماثل مع نسب مشاركتها في سوق العمل أو مع نسب الشمول المالي الخاصة بها (سليمان و سلامة، 2020).

قام صندوق مشاريع المرأة العربية برسم صورة للبيئة الأساسية لمعرفة القيود المفروضة على الشمول المالي للمرأة في مصر وعمل من أجل تحديد قيود جانب الطلب مثل عدم توافر التثقيف المالي والرقمي والثقة المحدودة في الخدمات المالية بالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية الحركة التي تحدّ من الوصول إلى فروع البنوك، والأعراف الاجتماعية المقيدة عندما يتعلق الأمر بالتحكم في الأمور المالية، وقد أتاح تقييم نظام السوق الفرصة للصندوق لكي يقوم بتقييم مدى نضج النظام البيئي الأساسي للتمويل الرقمي في مصر وفي نفس الوقت القيام بالمشاركة الإستباقية مع الشركاء المعنيين الذين قد يكونون قادرين على معالجة القيود المفروضة على إمكانية وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية وعلى استخدامها والاستفادة منها وقد كشف التقييم بوجه خاص عن فرصة للمزيد من المشاركة مع القطاع الخاص، خاصة مع مؤسسات التمويل الأصغر وشركات التكنولوجيا المالية لزيادة التثقيف المالي الرقمي للمستخدمين من النساء وكذلك لتحفيز تطوير الخدمات المالية الرقمية المصممة خصيصا مع الأخذ في الاعتبار القيود المفروضة على المرأة.

قام صندوق مشاريع المرأة العربية في مصر بالشراكة مع شركة **تساهيل** للتمويل المتناهي الصغر وهي شركة رائدة 80% من عملائها من النساء وكان الغرض من الشراكة نشر حل تدريب التثقيف المالي من خلال شبكة فروعها، وكانت أهداف التدريب مكونة من شقين :

- الأول عن طريق التوضيح للنساء كيف يستخدمن التكنولوجيا بشكل فعال من أجل تسويق منتجاتهن وإدارة أعمالهن وقام التدريب بتمكينهن من زيادة معدلات سداد القروض بالإضافة إلى زيادة قدرتهن على الحصول على قروض بحجم أكبر.

- الثاني. يقوم التدريب برفع درجة الوعي عند النساء حول حلول المعاملات المالية وكذلك المدخرات وخدمة القروض متناهية الصغر، ويتم التدريب بمتابعة شخصية إما لكل شخص أو لمجموعة يقوم بتحديدها أخصائيوا القروض لشركة **تساهيل** أو المنسقين الإقليميين للخدمات المالية الرقمية.

وقد وصلت التجربة إلى تدريب 2800 امرأة في 16 فرع، وتقوم الشركة بتوسيع نطاق برنامج تعلم الخدمات المالية الرقمية ليصل إلى 40 فرع في المحافظات ، وقامت إدارة **تساهيل** بإنشاء **رصيدي** وهي شركة الدفع الالكتروني من أجل تقديم منتج لمحفظة الكترونية للمستفيدين من شركة **تساهيل** وكذلك لمؤسسات التمويل الأصغر الآخرين الذين يعملون محليا.

كما قام الصندوق في أوائل عام 2020 بالتعاون مع شركة paymob من أجل ضمّ 200 من التجار النساء عن طريق تزويدهن بالأدوات الرقمية التي تجعلهن يتتبعن معاملات عملائهن بشكل أفضل سواء بشكل رقمي أو بدون اتصال انترنيت وقد قامت شركة paymob بالشراكة مع شركة تمويلي للمشروعات المتناهية الصغر وهي مؤسسة تمويل أصغر رائدة في مصر واستهدفت الشراكة بعض المقترضات اللواتي كن أيضا رائدات للأعمال متناهية الصغر، وقامت بتجهيزهن بماكنات لمنافذ البيع مما يتيح لهن جميع معاملات عملائهن ويتم ذلك من خلال منصة واحدة، مما يتيح مراقبة مالية أفضل ومطابقة أسهل، أما الجانب المتصل بالانترنيت فقد أطلقتpaymob حملة تسويقية عبر الفايسبوك وانستغرام وذلك من أجل زيادة الوعي بحلول الدفع الالكتروني للتجار عن طريق استهداف رائدات الأعمال الرقمية على وجه التحديد، وكانت شركة paymobمن خلال حملتها، تقوم بتسليط الضوء على الميزات الرئيسية مثل القدرة على تحمل التكاليف أو الدفع النقدي عند التسليم وخيارات التقسيط، وهي الميزات التي لها قيمة لدى المشاريع النسائية متناهية الصغر، وقد تم تعديل الرسائل التسويقية وفقا لثلاث شرائح للمشروعات متناهية الصغر، ذات مستوى مختلف في درجة النضج وهي: الشريحة العملية لرائدات الأعمال الناضجات اللائي يمتلكن مشروعات راسخة متناهية الصغر ويبحثن عن حلول سهلة لزيادة قاعدة عملائهن، والشريحة الطموحة وهي للمشروعات متناهية الصغر التي تم طرحها حديثا، والشريحة الذكية وهي اللواتي سيصبحن رائدات أعمال ولديهن فكرة جديدة للأعمال. (صندوق مشاريع المرأة العربية ، 2020)

3-3 تجربة الأردن مع مساهمة صندوق مشاريع المرأة العربية للتمكين المالي الرقمي للمرأة

بدأ البنك المركزي الأردني منذ عام 2012 بمتابعة المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال تعزيز الشمول المالي، حيث بدأ في عام 2015 التحضير لصياغة وإعداد الإستراتيجية

الوطنية للشمول المالي، واستهدف البنك المركزي ضمن إستراتيجية رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود الشباب والنساء اللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة (البنك المركزي الاردني، 2016)

عمل البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في عام 2016 بإعداد وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي 2017-2020 بهدف تحسين الرفاه الاجتماعي وبما يتوافق مع محاور الأجندة الوطنية والتوجيهات الإستراتيجية للأردن حيث تغطي هذه الإستراتيجية ستة محاور أساسية هي: أنظمة المدفوعات الالكترونية، التمويل الأصغر، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الثقافة المالية، حماية المستهلك المالي، ومحور تجميع وتحليل البيانات ومؤشرات الأداء (الشحادة، قاسم، و الرفاعي، 2020)

توجد بالأردن واحدة من أكبر الفجوات بين الجنسين على مستوى العالم فيما يتعلق بالشمول المالي وعلى الرغم من أن المرأة تشكل ما يزيد عن 47% من عدد سكان الأردن؛ إلا أنها لا تزال غير ممثلة بشكل كبير في معظم الأنشطة الاقتصادية. فالمرأة تمثل فقط 16.2% من القوة العاملة في الأردن، ويعتبر ذلك واحدا من أدنى معدلات مشاركة المرأة بالقوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكذلك هو الحال بالنسبة لإمكانية المرأة في الحصول على التمويل، فيوجد أقل من ثلث النساء البالغة 27% لديهن حساب مالي مقابل 56% من الرجال ومع ذلك، فإنه في بلد يبلغ فيه معدل انتشار الهاتف المحمول حوالي 150%، فإن الخدمات المالية الرقمية يمثل فرصة جيدة لسدّ فجوة الشمول المالي بين الجنسين.

إن الاعتماد على استخدام المستخدمين لمحافظ الهواتف المحمولة لا يزال في مراحله المبكرة في الأردن، وعلى الرغم من وجود حاجة لتحسين فهم العوامل التي تؤثر على استخدام المرأة لمحفظة الهاتف المحمول واعتمادها كوسيلة للدفع وخاصة في المناطق الريفية، إلا أن الأبحاث في هذا المجال لا تزال محدودة، لذلك قام صندوق مشاريع المرأة العربية في الأردن بالشراكة مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع **والتقاص** وهي الشركة التي تمتلك وتدير أنظمة الدفع الرقمية الصغيرة ومتناهية الصغر بالأردن بانطلاق تجارب رقمية لدراسة كيفية وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية وذلك بتجميع البيانات المتعلقة بكيفية جذب المرأة للنظام المالي الرقمي من خلال تحسين الخدمات القائمة أو تقديم خدمات جديدة. (صندوق مشاريع المرأة العربية ، 2020)

3-3-1 **التجربة الأولى**

تم تنفيذ التجربة الأولى في محافظة جرش بالشراكة مع "زين كاش الأردن" أين قام الصندوق **بتقديم برنامج "الولاء المتدرج "قائم على تجميع النقاط وذلك بالاستناد إلى عدد المعاملات**

المنجزة بحيث يمكن للمستخدمين استبدال نقاطهم بأموال رقمية يتم إيداعها في المحافظ الرقمية الخاصة بهم، وأيضا إدراجهم في سحب أسبوعي للتسهيل على النساء سحب وإيداع الأموال عبر المحافظ الرقمية؛

كما **عملت الشركة بالتعاون مع البريد الأردني وبدعم من الصندوق على تأهيل 10 فروع للبريد في جرش وعجلون باعتبارهم وكلاء لها في المرحلة الأولى وتليها في المرحلة الثانية وكلاء لجميع مقدمي خدمات الدفع** الالكتروني،كما قامت بإعداد واجهة موحدة للوكيل يمكن لجميع تطبيقات مقدمي خدمات الدفع الوصول إليها كما تم تجهيز فروع البريد على أدوارهم كوكلاء للمعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة، وقد أظهرت النتائج الأولية زيادة بنسبة 14% في مستوى استخدام النساء لمحافظ الهواتف المحمولة وذلك خلال ثلاثة أشهر من مدة التجربة. (الحلايقة و غنام، 2020).

2-3-3 التجربة الثانية

قد تم تنفيذها بالشراكة مع شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال **محفظتي** والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، وتم البحث في أثر التحول الرقمي لقروض التمويل الأصغر على محافظ الهاتف المحمول، وقد استهدفت التجربة 1000 من العملاء النساء للبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وتم دعوتهن إلى فتح محافظ للهاتف المحمول من أجل استلام وسداد قروضهن، وعرض عليهن حوافز مالية رقمية من أجل فتح المحافظ الالكترونية، بالإضافة إلى ذلك فان برنامج محفظتي تنظم سحب شهري للفوز بهاتف ذكي للعملاء الذين يقومون بإجراء عدد معين من المعاملات، وقد قامت محفظتي أيضا بتوظيف المزيد من النساء في فرع ماركا للبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لكي يقمن بدور جذب العملاء النساء، وذلك لمزيد من التشجيع على استخدام محافظ الهواتف المحمولة وقد أظهرت النتائج الأولية زيادة بنسبة 18% في عدد النساء الذين قاموا بفتح محافظ للهاتف المحمول من أجل استلام وسداد القروض. (الحلايقة و غنام، 2020)

3-3-3 التجربة الثالثة

قام صندوق مشاريع المرأة العربية بمشروع شبكة الوكلاء النسائية بالشراكة مع شركة **"دينارك"** التي تعتبر واحدة من كبار مقدمي خدمات الدفع بالأردن؛ بهدف تحفيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بين النساء المحرومات من هذه الخدمات، وذلك من خلال توفير شبكة وكلاء من النساء. وقد تم خلال الشراكة التي استمرت 12 شهرا، اختيار 30 شركة مملوكة للنساء لكي تصبحن وكيلات معتمدات لشركة دينارك، وقد أدت هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتوزيع

الذكي للجنسين والتسويق إلى تسجيل 15.779 من النساء المستخدمة للمحافظ الالكترونية على مدار أكثر من عامين (للاتصالات، 2019)

الخلاصة:

عملت التكنولوجيا الحديثة على ظهور الأعمال التجارية المبتكرة والخدمات المالية الرقمية المصاحبة لها والتي تهدف إلى توفير النفاذ إلى الخدمات المالية الرسمية للذين ليست لديهم حسابات مصرفية وخاصة النساء المهمشات والذي يؤكد الحاجة إلى تهيئة تمكينية لأجل توفير خدمات مالية رقمية شاملة ومستهدفة للمرأة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

النتائج:

- ✓ ينعكس تعزيز الشمول المالي ايجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وهذا ما تم معرفته من خلال نتائج الدراسات التي قام بها للبنك الدولي.
- ✓ اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر امتلاكا للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول العربية.
- ✓ تؤثر الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي - والتي تفسر بعدم الوصول المتكافئ إلى الخدمات المالية الرقمية- سلبا على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وبالتالي في التمكين الاقتصادي للمرأة.
- ✓ الشمول المالي الرقمي للإناث أمر بالغ الأهمية على المستوى الاقتصادي لذا وجب مساعدة البلدان على التقدم فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الجنسين، حيث يتيح وصول المرأة إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد على خلق ظروف تكافؤ الفرص الاقتصادية.
- ✓ توصل صندوق مشاريع المرأة العربية من خلال تجاربه في كل من مصر والأردن إلى أن وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قدرة المرأة على التحكم في مواردها المالية وهذا ما يضمن للنساء جني فوائد لصالحهن بالكامل، و يتم التركيز على زيادة وعي النساء وفهمهن من خلال خدمات المرافقة الميدانية و التثقيف المالي.

التوصيات :

- ✓ تخفيف القيود والإجراءات القانونية في الخدمات المالية المبتكرة في مختلف الدول العربية التي تعدّ من العوائق الكبيرة التي تقف أمام تحقيق الشمول المالي الرقمي.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال في باقي الدول العربية وتوسع نشاط صندوق مشاريع المرأة العربية بعد النجاح الذي توصل إليه مقارنة بالأهداف المسطرة من طرفه لأكثر من مصر والأردن.

✓ لتمكين المرأة من الاستفادة الكاملة من المبتكرات المالية، يجب تشجيع الأجهزة التنظيمية على المنافسة بين جهات تقديم الخدمات المالية وتحسين البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية مما يساعد على تقليل احتمالات وصول الائتمان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه.

✓ وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي الرقمي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيات كل بلد وقدراته المالية، وحاجاته الأساسية وحجم الفجوات بين الجنسين، **وذلك عن طريق التركيز على الأهداف والآليات الكافية لكل دولة، وتحديد الفاعلين المعتمد عليهم لتنفيذ هذه الاستراتيجيات ثم تقييم مسارات التقدم المحرز في الشمول المالي الرقمي.**

المراجعّ:

المقالات :

1. سامي الشريف. (2010). دور الاعلام في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية. الندوة القومية حول دور الاعلام في احداث التغيير المطلوب للنهوض بعمل المرأة، منظمة العمل العربية.
2. نغم حسين نعمة، واحمد نوري حسن. (2019). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. المجاة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك . العدد 15، العراق.
3. عبد الرزاق الشحادة، عامر قاسم، غالب عوض الرفاعي. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. المجلد 04، العدد 02 مجلة جامعة العين للاعمال والقانون . الامارات العربية المتحدة.

الرسائل الجامعية

4. ايوب رائدة. (2010).. الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر ة تأثيراتها على النساء في الريف السوقي رسالة دكتوراه ، جامعة سانت كلمنس، دمشق. سوريا
5. مروة عبد الرحيم عباس. (2014). التمكين الاقتصادي وعلاقته بتمكين المرأة في العراق 1980-2011. قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق.

التقارير

6. الحلايقة ايناس، غنام ومؤيد. (2020). تجارب رقمية من الوصول الى الممارسةتقصي للوصول الى الخدمات المالية الرقمية للمرأة و الاستفادة منها في الاردن. بوابة الشمول المالي من أجل التنمية.
7. المعهد العربي للتخطيط. (2015). التنمية البشرية و مفهوم تمكين المرأة. الكويت.
8. حبيب عطية. (2020). الشمول المالي في عصر العولمة المرتكزة على التقنيات المدفوعات الصغيرة العابرة للحدود وافاقها في الدول العربية. صندوق النقد العربي.
9. صندوق النقد العربي. (2018). دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية.
10. صندوق النقد العربي. (12, 2020). موجز السياسات العدد 17. الشمول المالي الرقمي .
11. عبد الدايم هبة،(2017). مصر دولة نموذجية للمشاركة في الشمول المالي العالمي. مجلة البنك الدولي.

12. صندوق مشاريع المرأة العربية. (2020). انجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

13. عبد الرحيم البوعناني.(2017). الشمول المالي الرقمي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

14. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة. (2015). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع تقرير اقليمي عن الدول العربية

15. ياسمين عمرو سليمان، واية عصام سلامة. (2020). دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة . البنك المركزي المصري . جمهورية مصر العربية:

Articles

1. bank, w. (2012). *capabilities, opportunities and participation:gender equality and developement in the middle east and north africa* . washington.
2. fin mark, t. (2016). *gender and financial inclusion: analysis of financial inclusion of women in the SADSregion.*
3. inclusion, a. f. (2018). national financial inclusion Rapports
4. Mchnsey Global Institute. (2016). Digital Finance For All:Powerning Inclusive Growth In Emerging Economies.
5. todaro, m., & smith, s. (2003). economic development, 8th ed . *delhi :pearson education asia* .
6. women, u. (2012). *progress of the world women* . new york: united nations entity for gender equality and the empowerment of women .

مو اقع الانترنت

7. البنك المركزي الاردني.(2016). تاريخ الاسترداد 10 09, 2020، استراتيجية الاشتمال المالي في الاردن: https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=27 (29 08, 2019).
8. كيف يمكن للخدمات اتلمالية عبر الهاتف المحمول ان تقوم بتمكين الوكلاءو العملاء من النساء . تاريخ الاسترداد 05 04, 2020، من بوابة الشمول المالي : https://www.findevgateway.org/ar/blog/2019/08/kyf-ymkn-llkhdmat-almalyt-br-alhatf-almhmwl-tqwm-btmkyn-alwkla-walmla-mn-alnsa
9. سد الفجوة بين الجنسين. (نوفمبر, 2019). تاريخ الاسترداد 14 ديسمبر, 2020، من الاتحاد الدولي للاتصالات: https://www.itu.int/ar/mediacentre/backgrounders/Pages/bridging-the-gender-divide.aspx
10. Inclusion, a. o. (2018). Consulté le december 15, 2020, sur 2018 Maya Declaration Progress Report: Commitments to Impact: https://issuu.com/afi-global/docs/afi_maya_report_2018_aw_digital